

## التحولات الدولية والقوميات الدينية

## نديم روحانا\*

## انتصار الصهيونية أو هزيمتها

في ظروف تاريخية يصعب على المرء تخيل تلازمها، تجد الصهيونية ونخبها الجديدة نفسها في أوج قوتها في مواجهة الحركة الوطنية الفلسطينية وطبقتها السياسية وهي في الحضيض، بينما يبدو الوضع العربي والدولي موافقاً لدفع الصهيونية نحو تحقيق جوهرها. كما أن انحسار الربيع العربي يترافق مع الفظائع التي ترتكبها الأنظمة، والتي بلغت ذروتها في سورية، والنتائج المدمرة التي ستترك جروحاً عميقة في الذات العربية. وما يزيد في تعميق هذه الجروح هو موقف بعض النخب الفكرية والثقافية المؤيدة للنظام السوري أو للنظام المصري، على الرغم من الفارق الشاسع في طبيعة الفظائع التي ارتكبت في الحالتين. وأتصور أن المواطن العربي سينشغل بحق، ولحقة طويلة من الزمن، بقضايا الديمقراطية والتغيير ومجابهة أنظمتها في عملية طويلة ستضع بطبيعة الحال، القضية الفلسطينية جانباً، وقد تدفع بأنظمة عربية كما في السعودية ومصر على سبيل المثال، إلى الاحتماء بإسرائيل وحلفائها من عمليات التغيير الممكنة، بينما ستجد إسرائيل نفسها محاطة ليس بدول مواجهة - ولو اسمياً - وإنما بأنظمة محيطة تماماً.

في النظام العالمي، تبرز قوى سياسية فاعلة تنجح نحو اليمين الأيديولوجي الممهور بالفكر الديني - بتفاوت مدى تأثير الديني في السياسي - فتحاول إحياء أيديولوجيات تعتمد الانغلاق الإثني أو القومي أو الثقافي وعدم قبول الآخر، وتشدد على أولوية المحلي، مثل أميركا أولاً، أو فرنسا أولاً. وإذا لم تنجح هذه القوى بعد في الوصول إلى الحكم في أوروبا، فإنه لا يمكن تجاهل أثرها في مواقف حكوماتها. لقد وجدت إسرائيل في أميركا - وهي حليفها الأعظم والأهم - نظاماً جديداً تشاركه، ولأول مرة، بشكل حقيقي وليس فقط على مستوى التصريحات الزائفة، قيماً سياسية وثقافية مثل التزمّت الفكري، والمواقف العدائية تجاه الصحافة والقضاء واستعداد الآخر، ولا سيما المسلم، وتهديد الديمقراطية قيماً ومؤسّسات. كما تجد في الإدارة الجديدة حليفاً حقيقياً ومناصراً لسياستها تجاه الفلسطينيين وتجاه العرب والمسلمين، وإن

\* مدير عام مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا، وأستاذ الشؤون الدولية ودراسات الصراع في كلية فلتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس في بوسطن.

كانت لا تزال في مرحلة فحص مدى حرية العمل الذي ستمنحه الإدارة الجديدة لها. وتجد إسرائيل نفسها أيضاً في محيط شرق أوسطي تعطي فيه الدول المركزية الدين مكاناً أساسياً في السياسة، وتبرز فيه الحركات الدينية المتشددة. ومع الاختلاف في الظروف التاريخية، إلا إن دور الدين في السياسة التركية الجديدة، وفي إيران والسعودية، يوفر مناخاً مريحاً لاعتلاء الدين مكانة مهمة في السياسة والمجتمع - مثلما يحدث في إسرائيل. وليس من قبيل المصادفة مثلاً أن تجد إسرائيل حليفاً جديداً في الهند البعيدة وحكومة حزب الهندوتفا الذي يمثل فكراً يشابه الصهيونية من ناحية مزج القومية الهندية بالديانات الهندوسية، وفي معاداة الآخر الذي يقع خارج هذا المزيج. وما يهمني في هذه المقالة، ليس أثر كل واحد من مركبات الحالات الدولية المذكورة أعلاه في ديناميكية الصراع بين الصهيونية والفلسطينيين، وإنما أثر هذا التلازم المدهش للأوضاع الإسرائيلية والفلسطينية والدولية والعربية في مسار الصهيونية وفي المستقبل الفلسطيني. وليس من الصعب الادعاء أن إسرائيل تجد نفسها أمام ظروف مثالية قد تمكن الصهيونية من تحقيق ذاتها في فلسطين. وإذا كان الأمر كذلك فإن من المهم أن نسأل هل سيؤدي ذلك إلى انتصار الصهيونية؟ وأن نعرف ما معنى أن "نتصر" الصهيونية. كذلك ربما يكون من التبسيط أن نتعامل مع الصهيونية كأنها تمثل توجهاً واحداً متماثلاً، إذ إن هناك تيارات وقوى عديدة ومتباينة في الفكر والممارسة الصهيونيين، وأهدافاً مختلفة. وسأعالج أيضاً التجليات السياسية لتجسيد جوهر الصهيونية، وماذا يمكن أن نتعلم، نظرياً، من حالات الاستعمار الاستيطاني.

### المشروع الاستيطاني الصهيوني: بين الانتصار والهزيمة

في مقالة نُشرت مؤخراً، يلاحظ محمود مداني<sup>١</sup> (من جامعة كولومبيا) أن دراسات الاستيطان الاستعماري تضع حالات الاستعمار الاستيطاني في أفريقيا وأميركا في قطبين متعاكسين: في أفريقيا هُزم الاستعمار الاستيطاني، بينما انتصر في أميركا. على الرغم من أن توصيف بعض المشاريع بالمنتصرة قد يثير بعض الخلافات، فإن الصورة العامة التي يعرضها صحيحة. أما المشروع الاستيطاني الصهيوني فيتميز في هذا الأمر بكونه مشروعاً مستمراً لا تزال نتيجته غير محددة ولا واضحة، وبالتالي، فإنه لا يقع في أي من القطبين: لم يُهزم، ويجب عدم اعتباره قد انتصر.

لقد حققت إسرائيل أحد أهدافها الرئيسية، وهو إقامة دولة يهودية حصرية في فلسطين، وهي دولة نابضة بالحياة مع مؤشرات قوية ملحوظة من النجاح: نجحت الصهيونية في إحياء لغة قديمة أصبحت لغة الحياة اليومية، ولغة وسائل الإعلام والأكاديمية، حتى قبل قيام إسرائيل؛ لدى إسرائيل حياة ثقافية مزدهرة ومؤسسات ثقافية قوية؛ معترف بها من ١٦١ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة؛ لديها نظام حكم ديمقراطي، لكنه ديمقراطي لليهود فقط، وأقرب في جوهره إلى ديمقراطية هيرنفولك (Herrenvolk) أو ديمقراطية الأسياد،<sup>٢</sup> مثل جنوب أفريقيا تحت نظام الفصل العنصري؛ جيشها أحد أقوى جيوش العالم ويحتل المرتبة ١١ مع ترسانة هائلة؛ تمتلك أسلحة نووية وبرنامجاً نووياً لا يعترض عليه العالم، مع أنها لم توقع معاهدة حظر الانتشار النووي؛ تحتل المرتبة ٢٤ لأعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في العالم (\$٣٦,٤٣٢ في سنة ٢٠١٥): تحتل المرتبة ١٩ في

نظام التعليم العالي العالمي، وخمس من جامعات الأبحاث الإسرائيلية الثماني مدرجة في التصنيفات العالمية؛ هي عضو في منظمة التعاون والتنمية ودولة مرافقة للاتحاد الأوروبي؛ تحتل المرتبة ١٩ على مؤشر الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، والمرتبة ٢٠ على مؤشر إيكونومست الاقتصادي لجودة الحياة، وعدد الشركات الإسرائيلية المدرجة في مؤشر الناسداك في بورصة نيويورك يُعدّ الأعلى بين الدول خارج الولايات المتحدة، باستثناء الصين.

هذه مؤشرات باهرة للنجاح. وفي الواقع، يمكن القول إن إسرائيل بهذه المؤشرات وغيرها هي دولة ناجحة، لكن هذا النجاح لا يضعها في إطار المشاريع الاستعمارية الاستيطانية المنتصرة، علماً بأن بعض علماء الاستيطان الاستعماري المهمين، يعتبرون إسرائيل مشروعاً نجح في حدود ما قبل سنة ١٩٦٧، لكن ليس في المناطق المحتلة منذ تلك السنة.<sup>٣</sup>

يجب أن نميز بين نجاح إسرائيل كدولة وبين انتصار الصهيونية. للإجابة عن سؤال عمّا إذا كانت الصهيونية قد انتصرت أم لا، لا يمكن تجاهل مؤشرات نجاح الدولة، لكن يجب أن ننظر أيضاً إلى الأهداف الرئيسية للمشروع الاستعماري الاستيطاني حيال السكان الأصليين، وخصوصاً هدف التخلص العملي أو الرمزي منهم، والذي حالت مقاومتهم المستمرة دون تحقيقه.

في سنة تأسيس إسرائيل، أنشأ المجتمع الأبيض في جنوب أفريقيا دولة الفصل العنصري. كانت جنوب أفريقيا في عدة نواحٍ دولة يماثل نجاحها نجاح الدولة الإسرائيلية، بما في ذلك كونها قوة عسكرية، دولة نووية، وذات اقتصاد مزدهر (على الأقل حتى اتخذت المقاطعة الدولية مفعولها). جنوب أفريقيا مثل إسرائيل تمتعت بالهيمنة الإقليمية، لكن ذلك النجاح لم يمنع هزيمة جوهر المشروع الاستعماري الاستيطاني فيها (أقول جوهر المشروع لأن بعض البيض حافظوا على امتيازات - اقتصادية - في النظام السياسي الحالي).

يمثل النظامان نوعين مختلفين من الاستعمار الاستيطاني، لكنهما يتشابهان في ميزات أساسية، أهمها أن المشروعين افنقرا إلى الشرعية في نظر السكان الأصليين، وأنهما واجها مقاومة - نجحت في جنوب أفريقيا وما زالت مستمرة في فلسطين.

لم يمنح الفلسطينيون الدولة اليهودية أي شرعية، واستمروا في المقاومة وفي المطالبة باستعادة وطنهم بمختلف الطرق: العسكرية والشعبية والسياسية. واليوم يرفض المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل (بإجماع القوى السياسية) الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، ويسعون لتحويلها إلى دولة ديمقراطية؛ ويطالب اللاجئون الفلسطينيون بحقهم المدعوم بالقانون الدولي في العودة إلى وطنهم؛ ويرفض الفلسطينيون تحت الاحتلال العسكري الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية حتى في إطار حل الدولتين؛ ويرى جميع الفلسطينيون في فلسطين وطناً لهم.

إن العمق الجغرافي والوطني والثقافي والتاريخي الاستراتيجي للفلسطينيين في الشرق الأوسط العربي لا يزال قائماً لأن الشعوب العربية ترفض قبول شرعية إسرائيل كدولة يهودية، وتدعم حق الفلسطينيين في استعادة وطنهم، بغض النظر عن مواقف الأنظمة. وقد شكلت فلسطين، لعقود عديدة، قضية عربية مركزية، على الأقل بالنسبة إلى الشعوب العربية. ومن المثير للاهتمام، تشابه البيئة الجيوسياسية المحيطة بالسكان الأصليين في المشاريع الاستعمارية الاستيطانية المهزومة مثل جنوب أفريقيا والجزائر، وهي حالات ساهم الدعم الجيوسياسي الذي تلقاه السكان الأصليون في

هزيمة مشروع الاستيطان، وإن كان ذلك بطرق مختلفة. ويختلف الأمر في المشاريع الاستيطانية "المنتصرة" كما في أميركا الشمالية وأستراليا مثلاً، حيث افتقد السكان الأصليون الامتداد الجيو- استراتيجي في مواجهتهم مع المستعمرين.

لكن لماذا هذا الجدل بشأن المستقبل غير- المحدد ضروري على الصعيد النظري في فلسطين؟ لأن مصير المشروع الصهيوني، وإن كان يعتمد على عدد كبير من العوامل، فإن أهمها على الإطلاق هو المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع، والاشتباك الفكري والسياسي معه، والنضال ضده، وتحديد أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل لا يمكن أن يقبل بالصهيونية. وفي نظري، فإن السلوك السياسي للسلطة الفلسطينية ونخبها قد يساهم في نجاح هذا المشروع وتجسيد جوهره ولو مرحلياً كما سألين لاحقاً.

## المشاريع الاستيطانية بين القوة والأخلاق وخصوصية المشروع الصهيوني

إن تقويم قوة إسرائيل في الفكر الفلسطيني يحدث أحياناً بشكل يتراوح بين قطبين: كثيراً ما نسمة الفلسطينيين يصفون إسرائيل بأنها قوة عظيمة، قوة لا تقهر، ويتساءلون كيف يمكن مواجهة إسرائيل وهي من أقوى جيوش العالم وصاحبة القوة النووية؟ بينما في القطب الآخر نجد من يصف إسرائيل بأنها "أوهى من خيوط العنكبوت".

لماذا هذا الجمع بين القطبين؟ هناك أسس حقيقية يستشعرها الفلسطيني تحت النظام الاستيطاني، وهذه الأسس بحاجة إلى التحليل كي نتجاوز ثنائية التضاد بين القوة المفرطة والضعف الشديد. وفي الواقع فإن إحدى ميزات المشاريع الكولونيالية الاستيطانية أنها تجمع في داخلها، وخصوصاً في مرحلة ما قبل تثبيتها (أو قبل هزيمتها)، تناقضاً مدهشاً بين القوة والضعف في آن واحد. إلا أن مصادر القوة والضعف مختلفة. بما يخص فائض القوة، فإن الاستعمار الاستيطاني، على غرار الصهيونية، يعتمد على مشروع عنف يقوده إلى درجات متفاوتة من الجرائم ضد الإنسانية، من الإبادة الجسدية إلى التطهير العرقي، أو إلى نظام ديمقراطية الأسياد. وفي جميع الحالات يُستعمل العنف بأشكاله المتعددة، بما في ذلك العنف البنوي والعنف الثقافي، للتخلص بشكل أو بآخر من السكان الأصليين عبر إقصائهم الجمعي، أو محوهم ثقافياً وسياسياً. ويستمد المشروع الاستعماري قوته، في مراحل الأولى، من الوطن الأم، لكنه يعمل بالتدرج على تراكم القوة العسكرية الحاسمة والتفوق العسكري بما في ذلك القوة النووية، مثلاً جنوب أفريقيا قبل التحول الديمقراطي وإسرائيل حالياً.

ويتميز النظام الاستعماري الكولونيالي، مثل المشروع الصهيوني، باستعمال العنف الشديد بشكل طبيعي، من أجل "كي الوعي" بحيث لا يجرؤ المستعمر على تحديه، أو على التفكير في هذا التحدي، لأن التحدي قد يؤدي إلى تهديد وجودي. وعندما يقول المستعمر إن المستعمر بمقاومته يشكل تهديداً وجودياً فهو محق لأن المقاومة تتحدى الفكر والممارسة الاستعمارية التي تشكل جزءاً عضوياً من معنى الوجود للمستعمر. ولذلك فإن منظومة الردع واستعمال العنف الشديد، أو ما يسمى "العنف غير المتناسب"، هي صفات تعريفية لهذا النظام وليست مصادفة أو صفة عرضية.

ومن الجانب الآخر، فإن المشروع الاستيطاني الذي يعتمد فائض القوة بمفهوم القوة الخشنة يعاني نقصان القوة على المستوى الأخلاقي. فالمشروع الاستيطاني لا يمكنه إلا أن يستعمل العنف الزائد، والإقصاء والطرد، والتشريد، والفصل العنصري وما إليه، كما أن النظام الاستعماري لا يستطيع أن يكون نظاماً، أو أن يدعو ولو نظرياً إلى تبني نظام ليبرالي حقيقي (لذلك فإن الحديث عن "يسار" في المجتمع الاستيطاني غير ملائم).

وإذا استطاعت المشاريع الكولونيالية الاستيطانية تاريخياً تجنبّ تداعيات هذا التناقض على مسار مشروعها - بسبب الاختلاف في الحقب التاريخية التي تطورت فيها - فإن المشاريع التي استمرت إلى ما بعد منتصف القرن العشرين لم تستطع تجنب هذه التداعيات مع ارتفاع المنظومات الفكرية التي تحترم حقوق الإنسان، ومع بروز حركات التحرر من الأنظمة الكولونيالية ونشوء المنظمات الدولية. وصار الضعف الأخلاقي لنظام الفصل العنصري جزءاً من الوعي العالمي كله، ومن وعي أجزاء من المجتمع المستعمر في حالة جنوب أفريقيا، وفي حالات أخرى مثل الجزائر وروديسيا (زيمبابوي)، وكان أحد أهم عوامل هزيمة المشاريع الاستيطانية هناك. إلا أن للمشروع الصهيوني خصوصيات أخرى نابعة من ظروف بعضها خارج عن تحكّم الفلسطيني، وبعضها الآخر عوامل فلسطينية ذاتية. إن خصوصية الصهيونية أنها أقامت دولة استيطانية استعمارية، وهي إن كانت اعتمدت العنف المؤسس واستمرت في هذا العنف حتى الآن، إلا إن العالم الغربي لم يتخذ موقفاً أخلاقياً معارضاً لهذا المشروع. والأنكى من ذلك أن إسرائيل تمتعت بفائض القوة العسكرية، وبكثير من فائض القوة الأخلاقية في الغرب، رسمياً وشعبياً حتى الفترة الأخيرة حين أخذ الزيف الأخلاقي للمشروع الصهيوني يتكشف. وفي اعتقادي، فإن أحد أسباب الفشل الفلسطيني في النضال ضد إسرائيل هو نجاحها حتى الآن في الجمع بين المركّبين كما لم يجمع بينهما مشروع استيطاني كولونيالي من قبل. إلا إن هذا الجمع ليس منزلاً من السماء. صحيح أن هذا المشروع أقيم من أساسه بدعم غربي، لكن هذا يصح على كثير من المشاريع الاستيطانية الأخرى، غير أن ما يميز المشروع الصهيوني أن المحرقة التي حلت بالشعب اليهودي في أوروبا أضفت عليه بعداً إنسانياً في الوعي الغربي العام، على الرغم من أن المشروع نفسه بدأ قبل بدء المحرقة بكثير. وقد كُتب كثير عن التجربة التاريخية اليهودية المأسوية في أوروبا، وكيف أن إقامة إسرائيل من وجهة النظر الصهيونية كانت الرد الأخلاقي للتعامل مع هذا التاريخ ومع المحرقة. ولم تتوان إسرائيل - حتى اليوم - في عملها الدعائي المكثف بالتشديد على الجانب الأخلاقي، عاملة على تشويه جوهر المقاومة الفلسطينية، والتشديد على الادعاء بتفوقها الأخلاقي في مقابل محيطها الجغرافي.

ولم ينجح الفلسطينيون (والعرب) في إظهار الضعف الأخلاقي لهذا المشروع، بل أكثر من ذلك، فإنهم ربما ساهموا في تقوية هذا الجانب. وأنت المساهمة الفلسطينية غير المقصودة بأشكال متعددة لا مجال للخوض فيها هنا، لكن لا بد من التنبيه إلى أن المساهمة الفلسطينية الكبرى في دعم الادعاء الأخلاقي لإسرائيل في مقابل الفلسطينيين، كانت عملية أو سلو التي فتحت باب العالم الثالث على مصراعيه، وسهّلت عليه تطبيع العلاقة مع إسرائيل. واستمرت المساهمة بأشكال متنوعة لا مكان لمراجعتها هنا، وكان آخرها المشاركة الفلسطينية الرسمية بشخص الرئيس الفلسطيني في حفل تأبين رئيس الدولة الإسرائيلية السابق شمعون بيرس (الحفل نفسه الذي امتنع نواب الكنيست العرب

من المشاركة فيه بسبب موقفهم الأخلاقي والسياسي من الصهيونية). كذلك، فإن الفشل الفلسطيني في تقديم مشروع تحرر وطني مقنع يعيد إلى مركز النضال التحرر من الاستعمار الاستيطاني وبناء مجتمع ديمقراطي يعتمد المواطنة المتساوية بين الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي بحيث يتحرر المقهور والقاهر من الصهيونية ذاتها، عطّل القدرة الفلسطينية على استحضار زخم القوة الأخلاقية في مشروع تحرري فلسطيني، كما في جنوب أفريقيا مثلاً. وتعمل إسرائيل بنشاط كثيف داخل المجتمعات الغربية مع القيادات الشابة والطلاب والمحاضرين ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام والدوائر الثقافية والمشاهير كي لا تخسر هذا الموقع الذي تتمتع به، لأنها تعلم تماماً أن خسارة هذا الموقع سيعزّي قوتها الخشنة، وسيضعها في موقع هشّ أمام العالم، ويعطي الفلسطينيين مصادر قوة هم بأمرّ الحاجة إليها في عملية التحرر (الأمر الذي يفسر الذعر الإسرائيلي من حركة المقاطعة ومحاربتها على أعلى المستويات على الرغم من أنها مقاومة غير عنفية).

### كيف سيتجسد جوهر الصهيونية؟

يستلزم الحديث عن "الصهيونية" أن نحدد عن أي تيار منها نتحدث، وما هو التوجه المركزي الذي يقود الصهيونية نحو تجسد جوهرها مثلما جاء في هذه المقالة. ويبدو لمن يتتبع السياسة والمجتمع في إسرائيل أن المشروع الصهيوني الحيوي الوحيد في الفترة المعاصرة هو المشروع القومي الديني الذي يرى في فلسطين كاملة أرض الوعد الإلهي لدولة اليهود، وهذا المشروع لا يتجنب البوح بأهدافه، ومبرراته الدينية، والوسائل التي يريد استعمالها في الوصول إلى أهدافه، ولا يخفي المنظومة التبريرية التي تقود العنف المبرر دينياً. ليس هناك مشروع صهيوني حيوي آخر في إسرائيل يستطيع مواجهة هذا المشروع أو التنافس معه. فمشروع ما سُمّي أو ما يسمّى خطأً "اليسار" الإسرائيلي - الذي تمثل تاريخياً في حزب مباي، ولاحقاً في حزب العمل والمعسكر الصهيوني - لم يخرج من تناقضاته الداخلية منذ بداياته، بل على العكس فإن هذه التناقضات تفاقمت بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مواجهة شعب فلسطيني لم يختفِ ويطالب بالعودة، وبالعودة، وبالمساواة على أرض فلسطين. ومنذ اللحظة التي اختارت الحركة الصهيونية فلسطين هدفاً لإقامة دولة يهودية فإنها مزجت بين ثلاثة مقومات لا يمكن أن ينتج منها أي يسار: القومية اليهودية، والدين اليهودي، والاستعمار الاستيطاني. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد استطاعت في بداياتها الفصل بين القومية والدين واتباع نهج علماني باقتناع كامل، فإن المبرر الرئيسي الذي قدمته لبناء الدولة اليهودية في فلسطين هو المبرر الديني. ومع احتلال الضفة والقطاع، وجنوح المجتمع اليهودي كله نحو التبريرات الدينية والبحث عن معنى أن يكون الفرد يهودياً في دولة يهودية في "أرض إسرائيل"، صار من الصعب على حركة العمل أن تجاهر بعلمانيتها. لنفترض للحظة أن الدولة اليهودية أقيمت في أوغندا، ففي تلك الحالة كان من الممكن التشديد على الجانب القومي في الصهيونية وإقامة الدولة اليهودية وإبقائها علمانية - ربما مع بعض العناصر الدينية - وفصلها عن الدين الذي سيرى في فلسطين محطته الروحية كما ترى بعض التوجهات الدينية المسيحية في الغرب (هذا لا يعني أن ذلك كان سيخلص الصهيونية من البعد الكولونيالي الاستيطاني). لكن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين،

والتبرير الديني للمشروع، جعلاً فصل الديني عن القومي في الحالة الصهيونية غير ممكن إلا عبر ثورة ديمقراطية حقيقية تتخلص من النظام الكولونيالي الاستيطاني. وفي حالة المزج الثلاثية المذكورة وامتداد المشروع الاستيطاني إلى الضفة الغربية - بقيادة "اليسار" الصهيوني ومبادرته - اكتشفت الصهيونية "يهودا والسامرة" كما سماها اليمين بقيادة الليكود، وسكبت الحركات القومية الدينية المضامين الدينية جهاراً على مشروع الاستيطان. وفي هذه العملية المستمرة منذ نصف قرن، أخذ المشروع الديني القومي مكانة الصدارة باستقطابه الطاقات الصهيونية الباحثة عن معنى لا تجده في حركات وقيادات وأحزاب تتخبط في تناقضاتها الداخلية.

ويشكل الجمع بين كون الصهيونية مزيجاً من مشروع كولونيالي استيطاني - ينفيه "اليسار" عن نفسه - وبين مركبها القومي والديني، مصدراً آخر للتناقض الذي تتخبط فيه المشاريع التي تجعل المركب الديني جزءاً عضواً منها. فما هي القيم الديمقراطية التي يمكن لـ "اليسار" أن ينادي بها، وهو الرائد في السياسات النابعة من كونه مشروعاً كولونيالياً استيطانياً مثل استلاب فلسطين وطرد أهلها وسرقة أراضي مواطنيها العرب وتفريغ مواطنتهم من المعنى الحقيقي للمواطنة وزيادة الاستيطان في فلسطين كلها؟ كان "اليسار" يختفي خلف ستائر "الاشتراكية"، وبناء الدولة، وقيم التعاضد الاجتماعي وما إليه، وكلها قيم يقصد بها "اليسار" تطبيقاً صهيونياً إثنوسنترياً (ethnocentric) - أي لليهود فقط في دولة اليهود بحسب المفهوم القومي للصهيونية. وسقط الستار مع التحول المتدرج، لكن الكامل نحو الاقتصاد النيوليبرالي، والانتهاه من بناء الدولة، وبروز القيم الفردانية. وبقي لـ "اليسار" الادعاء الخجول باليسارية (وأحياناً نفي صفة "اليسار" عن نفسه) وحصر مشروعه السياسي بالفصل بين الفلسطينيين واليهود - كل في دولته مع حدود تفرضها علاقات القوة، ومع التشديد على هوية إسرائيل كدولة "يهودية ديمقراطية"، وهو شعار يعكس خداع الذات قبل خداع الآخر. وهنا يدخل المركب الثالث في هذا المزيج، فكون الصهيونية مشروعاً كولونيالياً استيطانياً ممتزجاً بالمركب الديني يضيف تعقيداً آخر يجدر بالفلسطينيين التعامل معه فكرياً وسياسياً.

لم يدفع استلاب المشروع الصهيوني لفلسطين إلى المزج بين الدين والقومية فقط، بل دفع أيضاً إلى مزج آخر مثير وخطر بين الدين والمشروع الاستيطاني الاستعماري. ويشكل هذا المزج أيضاً عاملاً جوهرياً في جعل المشروع السياسي للحركات القومية الدينية، وهو مشروع استيطاني واضح المعالم، المشروع الحيوي الوحيد في إسرائيل. صحيح أن الحركات الكولونيالية الاستيطانية الأخرى استخدمت خطاباً توراتياً أو إنجيلياً أو حتى خلاصياً في عملية الاستيطان وتبريره. ونجد هذه اللغة في الاستعمار الاستيطاني الغربي في أفريقيا وأستراليا وأميركا الشمالية، مثل: الخلاص، وأرض الميعاد، والفردوس المفقود وغير ذلك، إلا إن هذه الصور الذهنية في تلك المشاريع لم ترتبط بمكان أو بأرض محددة، واستعملت مجازاً - مع علمنا بخطورة هذه المجازات على الخطوات السياسية والاستيطانية والموقف من الشعب الأصلي. غير أن الصهيونية تختلف بشكل جوهري عن هذه المشاريع، لأن ثمة علاقة ثقافية وحتى تاريخية بين اليهود وبين فلسطين، مثلما أن هناك علاقة ثقافية بين المسيحية وبين فلسطين (أو مثلما أن هنالك علاقة ثقافية وتاريخية بين العرب والأندلس). ولا أعتقد أن على الفلسطيني أن ينفي هذه العلاقة، أو أن يشعر بأنه مهدد منها. إلا إن ما حدث هو أن الصهيونية - الصهيونية العلمانية في البداية - حولت هذه العلاقة إلى ادعاء بحق تاريخي في

فلسطين. ومن أجل تبرير هذا الادعاء ازداد التشديد على هذه العلاقة وعلى أبعادها الدينية، وفي هذه العملية التاريخية التي تصاعدت بعد احتلال الضفة (بما فيها القدس الشرقية) والقطاع، تحولت عملية التبرير إلى إيمان عميق بحق اليهود في فلسطين. فنحن لا نجد بين الاتجاهات الصهيونية اختلافاً في هذا الموضوع: للشعب اليهودي الحق في كل فلسطين؛ إن الفروقات بين مختلف الاتجاهات الصهيونية، يميناً و"يساراً" ووسطاً والتيارات القومية الدينية، ليست بشأن هذا الموضوع وإنما بشأن ما إذا كان للفلسطينيين أيضاً حقوق فردية أو قومية في وطن اليهود أو في جزء منه. وما أتناوله هنا هو أن العلاقة الثقافية شكّلت أداة للصهيونية للوصول إلى هذا الاقتناع وتصديقه، وجعله جزءاً من الهوية الحقيقية للإسرائيلي. لكن بسبب ضرورة استعمال الدين لتوطيد "الحق" في فلسطين صار للدين أهمية في العملية الاستيطانية وتبريرها، وخصوصاً في القدس والضفة الغربية، وفي تنشيط الحركات والأحزاب القومية الدينية.

ووجد المشروع الديني القومي حليفاً له في اليمين الإسرائيلي الذي يرى في كل فلسطين موقع السيادة السياسية للصهيونية - أي حدود الدولة اليهودية. لكن تبقى هناك اختلافات بشأن السبل الأصح للوصول إلى هذا الهدف من ناحية سرعة الاستيطان، وأهمية الاعتبارات الدولية، ومكانة الفلسطينيين وغير ذلك. فما نشهده في هذه الحقبة التاريخية هو في الواقع زهاب الصهيونية إلى مداها - إلى تجسيد جوهرها - عبر المطالبة والعمل على الاستيلاء على كل فلسطين، والتركيز على استمرار المشروع الاستيطاني في دولة يهودية وبشكل مكشوف. لكن ما معنى ذلك للمجتمع الإسرائيلي، وما معنى ذلك للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية؟

لقد حسم المشروع الديني القومي وحلفاؤه في اليمين الإسرائيلي الخيار، وجعلوا من مشروع الدولة اليهودية في كل فلسطين المشروع الحيوي الرائد سياسياً والذي لا يجد منافساً مقنعاً له ضمن الفكر الصهيوني. ويحتل مؤيدوه أمكنة متقدمة ليس في الكنيست والحكومة فحسب، بل في المؤسسات الإسرائيلية المهمة الأخرى أيضاً، مثل العسكر، والقضاء، والإعلام، والتربية، والثقافة. ولأن استمرار الاستيطان وتكثيفه في فلسطين كلها، وخصوصاً في الضفة والقدس، يتطلبان القوة الخشنة والمكشوفة، فإن الجانب الآخر - الضعف الأخلاقي - أخذ ينكشف ليس فقط بين دوائر المثقفين والأكاديميين والطلاب ومؤسسات المجتمع المدني في العالم، بل في إسرائيل نفسها أيضاً. فهناك من أخذ الضعف الأخلاقي إلى مداه وقام بمقارنة إسرائيل الحالية بألمانيا ١٩٣٣ قبل وصول النازيين إلى السلطة، وقد استخدم هذا التشبيه أحد أهم الأساتذة الإسرائيليين، والمتخصص بدراسة المحرقة والدراسات اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية، كما استخدمه كثيرون آخرون.<sup>٤</sup> وازدادت الأصوات التي تتحدث عن هذا الموضوع بصراحة وحدّة لم يسبق لها مثيل في الخطاب الإسرائيلي. ومن المدهش في نظري أن النقاش الخطر بشأن مستقبل فلسطين يجري داخل المجتمع الإسرائيلي وحده، ومن دون أن يأخذ الإسرائيلي مسألة وجهة النظر الفلسطينية في الحسبان. ومن المثير للدهشة أكثر أن إسقاطات هذه التحولات ومدلولاتها على مستقبل الفلسطيني تغيب في الغالب عن جوهر النقاش الذي يركز على ماذا سيحدث للديمقراطية والمجتمع الإسرائيليين. فمثلاً تعالت مؤخراً أصوات كثيرة من "اليسار" والوسط تعبر عن يأس الإسرائيليين وتشكيكهم في مستقبل إسرائيل ومستقبل الصهيونية - وهذا اليأس لم يسبق له مثيل. وتم تأطير هذا التشكيك في مستقبل المشروع الصهيوني



من خلال طرح التخوف من الواقع الثنائي القومية، ومن واقع الاحتلال الذي يبدو لهؤلاء المشككين أن لا عودة عنه، ومن خلال استعمال مصطلحات مثل الدمار الداخلي للدولة اليهودية باستحضار مجازات دينية كتدمير الهيكل الثالث. ومما يعمق هذا اليأس أنه لا يوجد أي حجة مقنعة يقدمها أصحاب المشروع القومي الديني ضد تعذر الوصول إلى الواقع الثنائي القومية الناتج من الاحتلال. لكن مع ازدياد جدية النقاش بشأن المشروع القومي الديني الذي يحقق الصهيونية يبرز السؤال - من وجهة النظر الإسرائيلية - عن مستقبل الفلسطينيين في الأراضي التي ستقع تحت السيادة الإسرائيلية، وهو الموضوع الذي يستحق معالجة خاصة به. لكني أود الاستعانة بمقارنة حالات كولونيلية استيطانية أخرى لأتحدى ثنائية الدولة والدولتين، كأن الانهيار النهائي لحل الدولتين سيقود بالضرورة إلى حل الدولة الواحدة، أكانت دولة أبارتهايد أم دولة ثنائية القومية. وأمام المشروع الصهيوني بدائل أخرى تنبع من جوهره الكولونيالي الاستيطاني. وفي اعتقادي بدأت إسرائيل بالتحضير لبدل آخر منذ طرح يغال ألون (زعيم أحد أحزاب "اليسار" الصهيوني) المشروع الذي عُرف لاحقاً باسمه، بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة.<sup>٥</sup>

### التقسيم الاستعماري الاستيطاني

لم تكن فلسطين البلد الوحيد الذي تعرّض للتقسيم. ففي السنة نفسها التي صدر قرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧) قُسمت الهند بأمر من حكومة جلالته. وفي الحقبة الزمنية نفسها أيضاً، تقسمت كوريا وألمانيا وفيتنام، ولاحقاً باكستان، ثم يوغسلافيا وقبرص. ولم يكن التقسيم عملية سهلة، ومن النادر أن يحدث باتفاق كما في تشيكوسلوفاكيا، بل إنه في جميع الحالات المذكورة نتج من تدخل إمبريالي خارجي (بما في ذلك التدخل التركي في قبرص)، أو نتيجة اتفاق قوى منتصرة مثلما حدث في كوريا وألمانيا. ورافق التقسيم، عندما كان هدفه الفصل بين مجموعات قومية أو دينية، عنف شديد وطرد سكاني كما في حالات الهند وقبرص ويوغسلافيا مثلاً، فضلاً عن فلسطين، ومع ذلك تبرز الحالة الفلسطينية كحالة مختلفة.

ما يميز الحالة الفلسطينية من جميع حالات التقسيم في العصر الحديث، أنها حالة قُسم فيها بلد بين سكانه الأصليين، وبين مستوطنين أصحاب مشروع استعماري استيطاني. ولذلك فإن الرفض الفلسطيني للتقسيم وللتنازل عن جزء من وطنهم لمشروع استيطاني كان طبيعياً. وليس الفلسطينيون فقط هم من رفضوا تقسيم وطنهم، إذ على الرغم مما بدا أنه قبول بالتقسيم من جانب القوى المركزية في الحركة الصهيونية، فإنه صار واضحاً أن هذا القبول كان تكتيكياً.<sup>٦</sup> فإسرائيل رفضت الاعتراف بوجود شعب فلسطيني وبحقه في تقرير المصير، وكان قبول القيادات الإسرائيلية لمشروع دولتين تحت الضغط الدولي مؤقتاً، حتى إن الحكومة الإسرائيلية تراجعت عنه مؤخراً، بالتوازي مع تغوّل الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس. ولذلك لا يصح مقارنة تقسيم فلسطين مع الحالات المذكورة أعلاه لأنها ليست حالات استعمارية استيطانية. وهنا يبرز السؤال: وماذا عن حالات التقسيم في الحالات الاستعمارية الاستيطانية في أفريقيا وشمال أميركا وأستراليا؟

في التاريخ الحديث للمشاريع الكولونيلية الاستيطانية لم يصل أي من هذه المشاريع إلى التقسيم. فمنذ بدء حقبة الكولونيلية الاستيطانية الحديثة، ليس هناك مشروع استيطاني كولونيالي

يمكن الإشارة إليه على أنه توصل إلى ترتيب بين المستعمرين والمستعمرين بتقسيم وطن أصحاب الوطن الأصليين. وعندما جرى التقسيم، أو عندما نوقش التقسيم، فإنه جرى بواسطة فرضه على المستعمر، إن على نموذج البانتوستانات كما في جنوب أفريقيا، أو المحميات (reservations) كما في حالة أميركا الشمالية. وهذا الواقع لا يشكل برهاناً قاطعاً على أن الصراع ضد النظام الكولونيالي الاستيطاني لا ينتهي بالتقسيم إلا إذا درسنا العمليات السياسية والنفسية التي تجعل هذا الترتيب السياسي غير ممكن للمستعمر الكولونيالي نفسه. وأعتقد جازماً أن الحالة الصهيونية لن ترضى بالتقسيم إلا إذا اطمأنت إسرائيل إلى أن ضحايا مشروعها الكولونيالي الاستيطاني قبلوا بمشروعية هذا المشروع. ولن تقبل إسرائيل بقيام دولة فلسطينية إلا من خلال القبول الفلسطيني المعلن رسمياً وشعبياً بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة يهودية في فلسطين منذ الأزل وإلى الأبد. وستتم المطالبة بأن يلتزم الفلسطينيون تربية الأجيال المقبلة على هذه الرواية، والعمل على تجسيدها. وحتى لو افترضنا أن هذه الهزيمة الإنسانية والأخلاقية والسياسية ربما تحدث (وأنا لا أعتقد ذلك)، فإن هذه قد لا تكفي لتأييد إسرائيلي لقيام دولة فلسطينية لأن المستعمر لن يقتنع وبحق، بأن أصحاب الأرض الأصليين يرضون بهذا التنازل بصدق، وهذا ما فهمه زئيف جابوتنسكي، وعبر عنه بصراحة في مقالته المهمة "الجدار الحديدي".<sup>٧</sup>

في ضوء ما تقدم، ما هو مستقبل التقسيم وقيام دولة فلسطينية في فلسطين؟ يعتقد كثيرون ممن اقتنعوا بأن مشروع التقسيم إلى دولتين وصل إلى نهايته (وخصوصاً بعد انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة)، أن البديل من حل الدولتين هو حل الدولة الديمقراطية الواحدة، وأن هذا الحل سيمر عن طريق دولة أبارتهايد لمدة طويلة تستحث الفلسطينيين واليهود المقاومين للصهيونية على مقاومتها وتحويلها إلى دولة ديمقراطية. ويفترض هذا التوجه الفلسطيني النافذ - خطأ - أن أمام إسرائيل واحداً من خيارين: إما حل الدولتين، وإما الانتهاء إلى دولة أبارتهايد. وقد لاقى هذا التحليل الذي أخذ يتبلور منذ مدة طويلة في الدوائر الأكاديمية والفكرية، صدى قوياً في السياسة الدولية، حتى إن وزير الخارجية الأميركية السابق جون كيري تحدث عن هذا التوجه وإن بلغة مختلفة. ويعبر مؤيدو إسرائيل عن هذا الموقف بلغة فحواها أن إسرائيل لا تستطيع أن تبقى "يهودية وديمقراطية" إذا سقط حل الدولتين واستمر المشروع الاستيطاني. وقد يكون هذا التحليل الفلسطيني صحيحاً على المدى البعيد، لكن على المدى الأقرب وفي الظروف الإسرائيلية والفلسطينية والعربية التي تطرقت إليها في بداية هذه المقالة، فإن هناك حلاً خطراً يمكن لإسرائيل أن تتبناها. فالمشروع الديني - القومي - اليميني وصل إلى حضيضه الأخلاقي مثلما شهدنا في الأعوام الأخيرة في السلوك الاستيطاني الإسرائيلي في كل فلسطين، وفي تجذّر منظومة المواقف العنصرية والمؤيدة للعنف في المجتمع الإسرائيلي، وانعكاسه في القوينة والتربية والمؤسسات السياسية والعسكرية، وهذا كله متلازم مع أوج القوة الإسرائيلية. في الوقت نفسه تعدى تأثير السلطة الفلسطينية من كونها غير فاعلة وغير قادرة أو حتى ليست ذات جدوى (irrelevant) إلى كونها قوة تساهم ليس فقط في استمرار نظام الاحتلال، بل تعمل، ومن دون أن تقصد ذلك، على نجاح مشروع تقسيم جديد لفلسطين، وهو التقسيم الاستعماري الاستيطاني الذي به يتجسد جوهر الصهيونية.

والنقاش بشأن مستقبل الفلسطينيين وفلسطين كان دائماً في إسرائيل نقاشاً داخلياً لا مكان فيه

لوجهة نظر الفلسطيني. وقد صبغ هذا التوجه المشروع الصهيوني منذ بداياته الأولى ولم يتغير جوهرياً إلى الآن. واتخذ النقاش الإسرائيلي الداخلي النشط منحى مهماً، فمستقبل الفلسطينيين في المشروع القومي - الديني - اليميني يتراوح بين ثلاثة احتمالات تُظهر جميعها وعياً إسرائيلياً داخلياً بضرورة تجنّب وضع نظام عنصري واضح، في الوقت الذي يجري التخلص من أصحاب الوطن الأصليين والاستيلاء عليه. وهذه الاحتمالات هي: الأول، انتظار أو اختلاق ظروف حرب متلازمة مع الظروف الدولية والعربية الحالية تقود إلى طرد سكاني ولو جزئي يسهّل عملية استيعاب الضفة الغربية في الدولة الصهيونية؛ الثاني، وهو الذي يحظى بتأييد قوى اليمين الجابوتنسكية الحقيقية مثل رؤوفين ريفلين، رئيس إسرائيل الحالي، يدعم ضمّاً كاملاً للضفة الغربية مع إعطاء الفلسطينيين حقوقاً مدنية فردية (مثل الفلسطينيين في إسرائيل)، لكن ليس حقوقاً قومية أو حقوقاً متساوية في دولة مواطنيها. وفي ظل الأجواء الإسرائيلية الحالية التي حاولت وصفها سابقاً، لا أعتقد أن لهذا الاحتمال تأييداً كافياً لدى قوى سياسية للدفع في اتجاهه؛ الثالث الذي نسير نحوه هو تقسيم جديد لفلسطين بين دولة يهودية، و"كيان" فلسطيني هو في الواقع صيغة القرن الواحد والعشرين للباننوتستان الأسود في جنوب أفريقيا، أو محمية السكان الأصليين في شمال أميركا. وهذه الصيغة قد تكون على شكل "أقل من دولة" كما سماها نتنهاو في أول تصريح له عند تراجعها عن تأييد حل الدولتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.<sup>٨</sup> وبدأت حدود هذا التقسيم تظهر من خلال خريطتي الاستيطان وأوسلو: منطقة "ج" التي تشمل أكثر من ٦٠٪ من الضفة بقليل، والمستعمرات الكبرى كلها. كما أخذت تبرز طبيعة هذا الكيان من حيث سيادته وصلاحياته ومؤسساته: إسرائيل تتحكم في الأمن الخارجي وتحوطه من جميع الجهات، والكيان يستطيع أن يسمّي نفسه دولة وأن يعطي لنفسه جميع تشكيلات الدولة (trappings) بحيث تستطيع النخب الفلسطينية فيه التنافس على مناصبه ووزاراته وأهم سفاراته، تماماً مثلما تفعل اليوم. وسيحصل على اعتراف وتعاطف عالميين، كما يستطيع أن يُبقي الفصائل ومجالسها الثورية وما إليه، وسيكون في إمكان النخب التي أفرزتها السلطة الفلسطينية أن تتنافس على عضوية المجلس الثوري لـ "فتح" مثلاً، وعلى منصب سفير في أهم الدول في العالم، ولن تجد أي غضاضة في ذلك. هذا التقسيم سيكون مفروضاً من إسرائيل ومرفوضاً من الفلسطينيين، لكنه أمر واقع، وفي الحقيقة فإن تصرف السلطة ونخبها حالياً يساعد على تحقيق هذا الاحتمال من حيث لا تدري، ذلك بأنه في غياب مشروع تحرري فلسطيني فإن السلطة تلعب على قيثارة مشروع التقسيم الاستيطاني الكولونيالي، إذ إن اعتراف دولة من هنا، وأخرى من هناك، والانضمام إلى مؤسسات دولية وزيارات رسمية وغير ذلك، لا يتعارضان مع مشروع التقسيم الاستعماري الاستيطاني. علاوة على أن الأفكار السياسية والاستراتيجية الرئيسية التي قدمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مؤتمر "فتح" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ مثلاً، لا تعوق هذا المشروع. فقد صرّح عباس أن سنة ٢٠١٧ هي سنة الدولة، واعتمد أطروحة التراكمية والعمل التراكمي من أجل الوصول إلى الدولة، وفي ادعائه أنها مقبلة لا محالة، وحتى في مطالبته بالتخلي عن اسم "السلطة الفلسطينية" وبتداول مصطلح الدولة. إلا إن هنالك خطأ جوهرياً في توجّه السلطة واعتمادها التراكمية. ففي الوقت الذي اعترف بفلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ورفّع العلم الفلسطيني فيها، وعزف النشيد الوطني في أوروبا، وازداد عدد السفارات، كانت تتم عملية تراكمية مضادة من المشروع الاستعماري

الاستيطاني: نشاط استيطاني، وعنف من المستوطنين، وتحوّل في وضع القدس لتصبح مدينة يهودية مع أحياء عربية هامشية، وعمليات هدم وقتل واعتقال واقتحام إلخ.

لقد تزامنت العملية التراكمية - بحسب المنطق الفلسطيني النافذ - مع عملية تراجع خطر في الواقع السياسي والإنساني تحت الاحتلال، بل تراجع إمكان حل الدولتين بحسب أكثر المتحمسين له مثل الخارجية الأميركية ومعاهد الأبحاث الأميركية.

ليس هنالك وضع قائم (ستاتيكي) ثابت، وإنما هناك تراجع مرعب على أرض الواقع، ولا فائدة مرجوة من العملية التراكمية إن لم ترتبط بمشروع سياسي. ولا مانع من أن يكون المشروع السياسي هو مشروع دولة في الضفة والقطاع، لكن على أصحاب هذا المشروع أن يشرحوا لنا كيف سنصل مع التفاوض المستمر والعمل الدبلوماسي فقط إلى دولة في وضع التراجع الذي نشهده، وكيف سيطبق هذا المنطق مقولة الرئيس عباس في مؤتمر "فتح" المذكور أعلاه: "هذا الاستيطان بدك تزيلو غصباً عنك"، مقارناً إزالة هذا الاستيطان الذي وصل إلى قرابة ٨٠٠,٠٠٠ نسمة ومئات المستعمرات بمدنه وقراه ومؤسساته الاقتصادية والسياسية والثقافية والأكاديمية بمستعمرات سيناء وغزة. هكذا غصباً عنهم سيزيلون مئات المستعمرات ومئات آلاف المستوطنين. من سيرغمهم؟ وكيف؟

وإذا أصر أصحاب هذا المنطق على إطلاق اسم "دولة" على هذا الوضع المتردي، فلا مانع لدى الإسرائيليين من أن يطلق الفلسطينيون عليها اسم "إمبراطورية فلسطين" إذا أرادوا ذلك<sup>٩</sup>. وفي تقديري، كان من الممكن لهذا التراكم أن يثمر في حال كان جزءاً من مشروع سياسي تحرري لا تبدو معالمه في الأفق بعد، لكن من المؤكد أنه لا يتناغم مع سياسة السلطة الفلسطينية الحالية. ويبدو لي أن القيادة الفلسطينية الحالية غالت في الاعتبارات البراغماتية ولزوم ما لا يلزم حتى في إطار منظومة الواقعية السياسية. ويبدو لي أيضاً أن هذه القيادة تعبّر عن موقف يرى أن الصهيونية انتصرت في فلسطين ما قبل احتلال سنة ١٩٦٧، حتى لو لم تعلن ذلك جهاراً، وربما لذلك، هي على استعداد للتساوق معها.

تتسارع الصهيونية نحو تجسيد جوهرها، والمدهش أن السلوك السياسي الفلسطيني المتمثل في السلطة الفلسطينية ونخبها يتكامل - من دون قصد - مع المشروع القومي - الديني - اليميني الإسرائيلي. وفي مرحلة الانحطاط الأخلاقي لهذا المشروع الذي لا مقاومة إسرائيلية له، يبقى أمام الفلسطينيين ما كان أمامهم دائماً - جيل جديد، وفكر جديد، وتصور لفلسطين جديدة تتحرر من الاستعمار الاستيطاني الأخير في العالم، وتعمل على استبداله بنظام ديمقراطي. ■

## المصادر

- ١ انظر:  
Mahmood Mamdani (2015), "Settler Colonialism Then and Now", *Critical Inquiry*, vol. 41, no. 3, pp. 596-614.
- ٢ انظر مثلاً:  
Pierre L. Van Den Berghe (1967), *Race and Racism: A Comparative Perspective* (New York: Wiley).
- ٣ انظر مثلاً:  
Lorenzo Veracini (2013), "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation", *Journal of Palestine Studies*, vol. XLII, no. 2 (Winter 2013), pp. 26-42.
- ٤ انظر: دانيال بالظمان، "إسرائيل بدأت تذكّرنا بألمانيا في سنة ١٩٣٣"، "هآرتس"، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ دانيال بالظمان، "في الثلاثينيات سمّوا ذلك في ألمانيا قانون الاتفاق"، "هآرتس"، ٩ شباط/فبراير، ٢٠١٧. انظر أيضاً العاصفة الإعلامية فيما يتعلق بأقوال نائب رئيس الأركان الإسرائيلي في الشأن نفسه:  
"IDF General in Bombshell Speech: Israel Today Shows Signs of 1930s Germany", *The Jerusalem Post*, May 4, 2016, <http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/IDF-general-in-bombshell-speech-Israel-today-shows-signs-of-1930s-Germany-453142>
- ٥ انظر:  
Anita Shapira (2007), *Yigal Allon, Native Son: A Biography* (Philadelphia, Pennsylvania: University of Pennsylvania Press).
- ٦ Ilan Pappé (2006), *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford, England: Oneworld).
- ٧ Vladimir Jabotinsky (5/9/1941), "The Ethics of the Iron Wall", *The Jewish Standard*, (London).
- ٨ William Booth and Ruth Eglash, "Netanyahu Thinks a 'State-Minus' is Enough for the Palestinians", *The Washington Post*, January 26, 2017.
- ٩ "Lally Weymouth: An Interview with Israeli Defense Minister Moshe Yaalon", *The Washington Post*, October 24, 2014.